

## ندوة: الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول

الأحد والاثنين ١٦-١٧ ابريل ٢٠١٧

### توصيات الندوة

في ختام أعمال هذه الندوة التي عقدت تحت رعاية وزير شؤون الديوان الأميري معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، يومي الأحد والاثنين ١٦ – ١٧ ابريل ٢٠١٧، وبمشاركة قيمة من خبراء ومشتغلين في تعزيز الشفافية والنزاهة والتنافسية ومكافحة الفساد، من داخل وخارج الكويت، مثلوا الجهات التالية:

- الأمم المتحدة – برنامج الانماء
- منظمة الشفافية الدولية
- المنتدى الاقتصادي العالمي
- البنك الدولي
- مجموعة النزاهة العالمية
- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

**فقد اتفق المنظمون على التوصيات التالية:**

## أولا – التوصيات:

### i. توصيات عامة لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية:

- ١- الإرادة السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية متطلب أساسي لنجاح جهود تعزيز الشفافية والتنافسية ومكافحة الفساد.
- ٢- تطوير ركيزة (إدارة حكومية فاعلة) وهي إحدى الركائز السبعة لخطة التنمية، لتشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المعنية بالحوكمة لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وأن ينعكس ذلك على الخطط السنوية.
- ٣- تحديد المؤشرات الدولية المستهدفة في خطة التنمية (كويت جديدة)، وتحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها في كل مؤشر، والزمن، على ألا يكون بعيدا.
- ٤- الاتفاق مع واحدة أو أكثر من المنظمات الأهلية لقياس درجات الإصلاح ومستويات الانجاز على مستوى الجهات العامة.
- ٥- تحسين العلاقة مع المنظمات الدولية المعنية بالشفافية والتنافسية ومكافحة الفساد المعنية بإعداد المؤشرات الدولية.
- ٦- التعرف على خطط الدول العربية والإقليمية تجاه المؤشرات الدولية، حتى تكون الكويت في المرتبة الأولى فيما بينهم.

## .ii. توصيات لتعزيز التنافسية:

- ٧- إيجاد جهة مركزية لإدارة الاقتصاد من خلال هيكل مؤسسي متكامل لإدارة وتوجيه الأجهزة الاقتصادية والمالية.
- ٨- الاعتماد على الإدارة المهنية والمحترفة في إدارة الأجهزة الحكومية.
- ٩- برنامجا مكثفا في الأبحاث والدراسات والشراكات الاستراتيجية في المجالات التي يبحثها تقرير التنافسية.
- ١٠- برنامجا مكثفا عدديا ونوعيا للبعثات الخارجية للعنصر البشري الى جميع دول العالم المتقدم في كافة المجالات وعلى الأخص التخصصات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، في سبيل خلق مجتمع معرفي ورفع مستوى التطبيق والاستعداد التكنولوجي في الاقتصاد الكويتي ليؤهلها للانتقال الى فئة الاقتصاديات التي تعتمد على التميز والابتكارات والمبادرات والاختراعات تتناسب مع إمكانيات وخصائص الاقتصاد الكويتي.
- ١١- تبسيط الإجراءات وفك التداخل بين الجهات الحكومية، وتشمل:
  - توثيق إجراءات كافة الخدمات الحكومية بشكل مترابط في دليل للخدمات الحكومية، يوضح تسلسل إجراءات الخدمة وتحديد الجهة المعنية بالموافقة، والوقت المستغرق لإنجاز الإجراء، مع تحديد سقف زمني لإنجاز الخدمات الحكومية.
  - تطوير فكرة مراكز الخدمة لتشمل كافة الجهات الحكومية.
  - تفعيل قانون المعاملات الإلكترونية وتطوير بوابة الحكومة الإلكترونية.

### .iii. توصيات لمكافحة الفساد:

- ١٢- استكمال منظومة التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد.
  - تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
  - قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك.
  - قانون حق الحصول على المعلومة.
  - نظم توظيف تعتمد على الكفاءة والجدارة.
  - قانون شفافية البرلمان ونزاهته.
- ١٣- تطبيق وبحزم قوانين محاربة الفساد وتطبيق مبادئ قواعد المحاسبة والثواب والعقاب.
- ١٤- وضع ضوابط ومعايير إنسانية لحالات الاستثناء الموجودة في النظم والتشريعات، ومنع أي توسع في منح الاستثناءات حتى لا تكون بابا للمصالح، وشرعة للفساد.
- ١٥- مقاضاة المتجاوزين للقوانين والنظم، ومحاسبة المتقاعسين عن تنفيذ خطط وبرامج الحكومة، ومعاقبة كل من تسبب في هدر المال العام أو ساهم في تحقيق خسائر مالية بسبب الإهمال أو القرارات غير المدروسة.
- ١٦- شفافية الميزانيات والإنفاق الحكومي وإتاحة المعلومات للعامة، وكذلك الإفصاح عن التعاقدات والمناقصات العامة والقرارات الحكومية وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة والمراقبة على المال العام.

#### .iv. توصيات استراتيجيات الحوكمة:

- ١٧- انجاز (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) وتعاون الجهات المعنية في ذلك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، مثل اللجان المعنية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وغيرها.
- ١٨- وضع وتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي شامل بوتيرة متسارعة لتحقيق نمو مستدام ويشمل ترشيد الانفاق ووقف الهدر المالي بالإضافة الى تنويع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي مصادر الدخل.
- ١٩- انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية:
- مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
  - مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
  - انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST).
- ٢٠- الاستفادة من الوثائق الدولية المعنية باستراتيجيات مكافحة الفساد:
- خلاصات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودور المعنيين بتفعيلها (٢٠١٠)
  - إعلان كوالالمبور للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٣)

## ثانياً - آليات العمل:

- ١- تشكيل (فريق عمل) يتولى الإشراف على إدارة حوار وطني يفضي لإعداد استراتيجية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بهدف تحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية، خاصة مؤشرات التنافسية ومكافحة الفساد، يتكون الفريق من ٣-٥ شخصيات.
- ٢- يدعى للحوار الوطني الجهات العامة المعنية في الحكومة منها: وزارات العدل والتجارة والتربية والإعلام والأوقاف، وكذلك الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وجهاز المراقبين الماليين وجهاز متابعة الأداء الحكومي وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها، بالإضافة الى أعضاء في مجلس الأمة، ومنظمات أهلية متخصصة ومهنية، والقطاع الخاص كغرفة تجارة وصناعة الكويت، وممثلين عن وسائل إعلامية متنوعة.
- ٣- مدة (الحوار الوطني لاستراتيجية النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) شهرين، ينطلق بعد انتهاء أعمال الندوة، ليرفع بعد ذلك تقرير بالنتائج إلى راعي الندوة معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، بصفته عضو في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، و إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بصفتها المكلفة قانوناً بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية، و إلى جهات أخرى ذات العلاقة ووسائل الإعلام.
- ٤- وضع جدول زمني لإدراج أهداف وبرامج للحكومة في خطة التنمية للدولة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- ٥- وضع جدول زمني مناسب لإنجاز (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد)، والإعلان عنه، يشمل الجدول الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها.

## وفي الختام:

نتوجه بجزيل الشكر إلى وزير شؤون الديوان الأميري معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح على رعايته لأعمال هذه الندوة، واهتمامه الشخصي بربط العمل الحكومي مع المجتمع المدني لتحقيق أهداف خطة التنمية؛ باعتبارنا جميعا شركاء في بناء الكويت.

كما نقدم الشكر لضيوف الندوة من خارج الكويت ومن داخلها، سائلين المولى عز وجل ان يوفقنا جميعا لتكون الكويت خالية من الفساد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ: ١٧ ابريل ٢٠١٧